عامين قامت بها مؤسسة الخبراء العرب ـ تيم انترناشونال لحساب اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للامم المتحدة. كما تمت مناقشة دراسة د. بشارة خضر ـ مركز دراسات الشرق الاوسط، بلجيكا، بعنوان «القدرات المستقبلية لتطور الديمغرافيا الفلسطينية». اضافة إلى العديد من الدراسات والمداخلات التي تعاطت، في معلوماتها ونتائجها، مع ما اوردته الدراسات المشار إليها، والتي تناولت الموضوع من كافة جوانبه وخلفياته واستشراف مستقبله.

وقد تركزت هذه الدراسات، بالاساس، على ما افرزته السياسات الاسرائيلية ازاء الشعب الفلسطيني واراضيه، وبشكل خاص غداة حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من اخضاع الضفة الغربية وغزة للاحتلال، مما أدى الى سلسلة من الاجراءات والقوانين الاسرائيلية تحكمت بمسار النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي. وقد خضعت هاتان المنطقتان، للمرة الاولى منذ ١٩٤٨، لأنظمة وقوانين تصل الى حد التطابق. وهذه اثرت، بدورها، على التركيب السكاني وسوق العمل، وانماط التشغيل، والاوضاع الصحية والخدمات التعليمية، ومعدلات نمو الولادات والوفيات.

ولعل ابرز المتغيرات التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة هي تلك المرتبطة بتركيبتهما السكانية؛ فنتيجة لمختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية والامنية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، اصبح النمو غير اعتيادي، بل اصبح فريداً بتميزه بمعدلات منخفضة للنمو السكاني الصافي. وقد تم ذلك في نفس الوقت الذي تحافظ فيه معدلات الولادات الحية على مستوياتها المرتفعة. وعلى سبيل المثال، نلاحظ ان الضفة الغربية استطاعت، في العام ١٩٧٩، ان تصل بعدد سكانها الى ما كانت عليه في العام ١٩٦١. كما تشير التقديرات المتعلقة بسكان قطاع غزة الى ان عددهم في العام ١٩٦٠ كان يزيد على ٣٧٤ الف شخص، مما يعني ان عددهم عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان يمكن ان يكون ٤٦٤ الف شخص، الا ان نتائج تعداد السكان، الذى اجرته سلطات الاحتلال في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧، اظهر ان عدد سكان غزة ٣٥٤ الف شخص. علاوة على ذلك، فان عدد سكان القطاع في العام ١٩٧٩، اصبح حوالي ٤٣٣ الف شخص، بنقصان ملحوظ عما كان عليه قبل الاحتلال الاسرائيلي.

اما دراسة د. موسى سمحه «أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠»، فقد تعرضت، بشيء من الشمول، للهجرة الفلسطينية وارتباطها العضوي الوثيق بنوعية الهجرة. وتطرقت معالجتها الى عوامل الهجرة من اجل وضع اسس معقولة لهجرة الفلسطينيين، وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال، لا سيما وانه قد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة القسرية، والهجرة الطوعية، اى ان هنالك تداخلا بين النوعين، غير ان الاخيرة لم تأت مصادفة بل كانت نتيجة للنوع الاول. لذا، يمكن اعتبار أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليست سبباً. وقد عالجت الدراسة، بتركيز وايجاز، الهجرة منذ سنة ١٩٤٨. ويمكن الاستنتاج، من خلال الحقائق الرقمية التي اوردتها الدراسة والمتعلقة بتوزع الفلسطينيين وهجرانهم الوطن، أن هذه الهجرة كانت نتيجة عوامل تشريد ونتيجة سياسة الاستيطان الصهيونية. كما ان الانتقال الى الدول العربية الاخرى، وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين، كان انتقالا ليس ببعيد عن الوطن الفلسطيني، وان حق العودة كان مطلبا اجتماعيا وسياسيا مستمرا يجسد الانتماء والشخصية الوطنية مع الاشارة الى اتجاهات الهجرة داخل الدول المضيفة، كما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية تبعا لظروف العمل، والهجرة الى الدول العربية المضيفة التي احتاجت الى اعداد كبيرة من القوى العاملة، والهجرة الى الاميركتين. هذا، وقد بلغ حجم اللاجئين الفلسطينيين والنازحين في العام ١٩٦٧ ما يقارب الـ ٤٠٠٠٠٠ نازح ولاجيء، وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزارية لاغاثة النازحين في الاردن. وتوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨، حيث قدرت الحكومة الاردنية عدد اللاجئين بـ ٤٨٠٠٠٠ نسمة، كان بينهم ٣٦٠٠٠٠ من الضفة الغربية، والباقي من قطاع غزة. واستمرت الهجرة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بتأثير الضغط الاسرائيلي على السكان واعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان على الهجرة. وقد مارست اسرائيل هذا العنف داخل الضفة الغربية، وكذلك خارجها، حينما اجبرت السلطات العديد من السكان على مغادرة البلاد، ثم قامت بهجماتها العدوانية على الضفة الشرقية في العام ١٩٦٨ حيث دمرت الكرامة، ونزح، نتيجة لذلك، عدد كبير من اللاجئين الى المرتفعات. وكان اللاجئون قد استقروا، في بادىء الامر، في مخيمات في منطقة الغور، الا ان الاعتداءات الاسرائيلية لم تبق امامهم اي خيار، فانتقلوا الى المرتفعات في الشرق، وقد استقر حوالي ١٩٠٠٠٠ نسمة من اللاجئين والنازحين في مدن الضفة الشرقية على النحو التالي: ١٢٨٧٢٩ نسمة في عمان، ٣٢٦٤٤ نسمة في الزرقاء، ١٠٤٤٨ نسمة في اربد، ١٣٧٢٩ نسمة في السلط، ٣٦٧٣ نسمة في